الأنباء
الاثنين 7 نوفمبر 2016

م.أحمد الجسار يفتتح المشروع

م.أحمد الجسار وم.محمد بوشهري وعدد من قيادات «الكهرباء» ود.صلاح المضحي في صورة تذكارية أمام المشروع (أحمد علي)

افتتح مشروع الطاقة الشمسية في مجمع مياه بيان بقدرة 120 كيلوواط يومياً

الجسار: إنتاج 10٪ من الكهرباء عبر الطاقة الشمسية بحلول 2020

دارين العلي

أكد وزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال ووزير الأوقاف بالوكالة م.أحمد الجسار ان اللائحة التنفيذية لقانون التعرفة الجديدة لاستهلاك الكهرباء والماء ستكون جاهزة خلال أسابيع، لافتا إلى حرص الوزارة على إصدارها قبل موعد تطبيق التعرفة الجديدة في 22 مايو من العام المقبل 2017.

كلام الجسار جاء خلال افتتاحه لمشروع الطاقة الشمسية في مجمع مياه بيان صباح أمس، حيث أفاد ردا على الاستفسارات حول مناقصة العدادات الذكية بأنها موجودة حاليا في لجنة المناقصات المركزية وتمشي في خطواتها طبقا للوائح والقوانين المعروفة داخل اللجنة.

وحول المشروع، قال الجسار: إن المشروع أنشأته إحدى الشركات الكورية وهو بقدرة 120 كيلوواط، مشيرا إلى أنه المشروع رقم 22 ضمن مشاريع الطاقة الشمسية التي تنفذها الوزارة ضمن برامجها الرامية إلى إنتاج 1٪ من الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية خلال العام و3٪ خلال العام 2018 وإنتاج 10٪ بحلول العام 2020 طبقا لبرامج الوزارة.

جولة بين الألواح الضوئية التي تم تركيبها

اللائحة التنفيذية لقانون تعرفة الكهرباء الجديد خلال أسابيع

الوزارة حريصة على مواكبة أحدث التقنيات من خلال 22 مشروعاً منجزاً

وأوضح الجسار ان المشروع الذي يتم افتتاحه اليوم عبارة عن خلايا شمسية متنوعة وبتقنية مختلفة الهدف منه تطبيق التجربة على أرض الواقع، وبناء عليه أخذ القرارات ومعرفة الأنسب من المشاريع لبيئة الكويت وأجوائها من شمس وهواء، مشيرا إلى أن هناك العديد من مشاريع الطاقة الشمسية ضمن خطة الوزارة سترى النور قريبا.

وأفاد بأن الوزارة لديها مشروع ضخم لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية عبر استغلال أسطح خزانات المياه التابعة لها وهي مساحات كبيرة من الأراضي الفضاء ارتأت الوزارة استغلالها في هذا الغرض لإنتاج 400 ميغاواط من الكهرباء ولقد وضعت المواصفات لمناقصة بهذا الغرض وجاهزة للطرح.

وأشار إلى ان الوزارة نجحت في تنفيذ مشروع لإنتاج الطاقة من الألواح الشمسية فوق أسطح مباني وزارتي الكهرباء والأشغال، وهو يعمل منذ 4 سنوات وبكفاءة عالية وبالتبعية تعمل الوزارة على تعميم التجربة على باقي الوزارات وطلبت منها بكتب رسمية القيام بهذه المشاريع لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لتشغيل مبانيها من خلال الطاقة الشمسية بدلا من الطاقة الكهربائية التقليدية.

وبدوره، قال رئيس اللجنة الفنية في لجنة تنمية تطبيقات الطاقة المتجددة د.صلاح المضحي ان هذا المشروع يحمل الرقم 22 في سلسلة المشاريع الخاصة بالطاقة الشمسية التي تنفذها الدولة للوصول إلى النسبة المطلوبة من الإنتاج، لافتا إلى انه مع نهاية العام المقبل ستصل الكويت إلى إنتاج 1٪ من إنتاجها الكهربائي عبر الطاقات المتجددة بعد تشغيل الجزء الثاني من المرحلة الأولى في مشروع الشقايا الذي ينفذه معهد الأبحاث بقدرة 50 ميغاواط.

ولفت إلى ان ذلك يعتبر الخطوة الأولى من تحقيق الرغبة السامية في إنتاج 15٪ من الطاقة المحلية عبر الطاقات المتجددة، مشيرا إلى أن عام 2018 سيشهد نقلة واسعة في هذا المجال، حيث سيبدأ مشروع الوزارة الخاص بتركيب ألواح شمسية على الخزانات الأرضية التابعة لها والذي سينتج 2٪ من إنتاجنا الحالي أي بقدرة 330 ميغاواط أي ما يغطي استهلاك 6 مناطق سكنية بكامل خدماتها.

الخلايا الضوئية التي تم تركيبها لإنتاج الطاقة

طالبنا الجهات الحكومية بتركيب ألواح شمسية على مبانيها للاكتفاء الذاتي من الكهرباء

«العدادات الذكية» لدى «المناقصات المركزية»

وقال إن عام 2020 سيشهد تشغيل المشروع الضخم الخاص بالقطاع النفطي في منطقة الشقايا والذي من المقرر أن ينتج 1000 ميغاواط وهو أكبر مشروع أحادي أي تنفذه جهة واحدة فقط على مستوى مجلس التعاون.

ولفت إلى ان هذا المشروع سيرفع نسبة الإنتاج في عام 2020 إلى 10٪ ما يعني ان المتبقي من النسبة التي حددها سموه 5٪ فقط سيتم إنتاجها من عدة مشاريع حتى بلوغ عام 2030.

يذكر ان مشروع تركيب الخلايا الكهروضوئية بقدرة 120 كيلوواط في الساعة، وهو نتاج ثمرة تعاون بين الوزارة وإحدى الشركات الكورية، وتبلغ مساحة المشروع نحو 2000 متر مربع، ويتضمن 492 خلية كهروضوئية، استغرق تركيبها 45 يوما، حيث بدأت الشركة في تركيبها خلال الفترة من 14 مارس و28 أبريل الماضيين.

الجمعية احتفلت باليوم الوطني للتضامن مع هذه الفئة

«متابعة قضايا المعاقين» تسعى إلى تحقيق الدمج المجتمعي

سعاد الفارس

علي الثويني متحدثا إلى الزميل كريم طارق (شانافاس قاسم)

كريم طارق

أكدت رئيسة الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين سعاد الفارس حرص الجمعية على إقامة العديد من الفعاليات والأنشطة التي من شأنها أن تسهم في نشر الوعي المجتمعي بقضايا ذوي الإعاقة والعمل على دمجهم مع أقرانهم في المجتمع، لافتة إلى أن الجمعية ستركز في أنشطتها القادمة على التوعية بأهمية تفعيل كافة بنود قانون ذوي الإعاقة 8/2010 الذي يمنحهم الكثير من المزايا والحقوق.

جاء ذلك في تصريح صحافي لها مساء أمس الأول على هامش فعاليات اليوم الوطني للتضامن مع المعاقين، الذي نظمته الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين في قهوة السالمية الشعبية.

وأشارت الفارس إلى ضرورة اعادة النظر في بعض بنود القانون بشكل دوري كل 5 سنوات بما يخدم مصلحة ذوي الإعاقة وذويهم، نظرا لظهور العديد من الإعاقات الجديدة التي لم يشملها القانون.

وأضافت أن الجمعية وكعادتها السنوية في شهر نوفمبر احتفلت بيوم التضامن الوطني مع المعاقين، مشيرة إلى هذا اليوم يهدف إلى تقديم المساندة لكل الأشخاص من ذوي الإعاقة والحرص على ابراز مواهبهم وودعم قضاياهم وحل مشاكلهم، لافتة إلى أن الهدف من الاحتفالية هو ايصال رسالتنا في نشر التوعية المجتمعية بأهمية دمج المعاقين مع اقرانهم وتفجير طاقاتهم الابداعية.

من جانبه، قال أمين سر الجمعية علي الثويني إن الجمعية خلال هذا العام وضعت أمامها هدفا ساميا لن تدخر جهدا في تحقيقه، ألا وهو تحقيق الدمج المجتمعي للأشخاص من ذوي الإعاقة، مشيرا إلى أن اختيار مقهى السالمية الشعبي ذاء لتحقيق هذا الهدف من حتى يتثنى لرواد المقهى مشاركة ذوي الإعاقة احتفالهم بهذا اليوم.

وأضاف أن الاحتفالية شهدت العديد من الفعاليات المتنوعة من ورش عمل ومسابقات وعيادة لتوعية الأطفال بأهمية نظافة الأسنان، متوجها بجزيل الشكر والتقدير إلى القائمين على مقهى السالمية وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا اليوم المميز.

من جهته، أكد مسؤول العلاقات العامة بالجمعية علي دشتي أن الهدف من الفعالية إدخال البهجة والفرحة في نفوس جميع المشاركين في يوم التضامن، معربا عن سعادته البالغة من نجاح الحفل في ايصال رسالته السامية وتوعية المجتمع بأهمية الدمج الاجتماعي لتلك الفئة العزيزة على قلوب الجميع.

إطلاق يوم للصحة والسلامة المهنية بالتعاون بين "التخطيط" وهيئة العمل وبرنامج الأمم المتحدة

قوة العمل في 2014 بلغت 2,42 مليون نسمة بنسبة 60٪ من إجمالي سكان الكويت

كريم طارق

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي أن الكويت تمكنت من تحقيق جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 وتحرص على المضي قدما لتكون من أوائل المحققين للأهداف كاملة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها خلال المؤتمر الصحافي الذي أقيم صباح أمس تحت إشراف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لإطلاق اليوم الكويتي للصحة والسلامة المهنية في مكان العمل، والذي أقيم في بيت الأمم المتحدة ضمن إطار التعاون الوطني بين الأمانة العامة للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان. وأضاف أن المشروع يهدف إلى دعم الهيئة العامة للقوى العاملة من خلال توفير الخبرات في مجال أبحاث سوق العمل، فضلا عن التذكير بأهمية تنفيذ معايير الصحة والسلامة المهنية والالتزام بالاتفاقيات ومعايير العمل الدولية، مبينا أن «إجمالي قوة العمل في الكويت بالعام 2014 بلغت 2,42 مليون نسمة بنسبة 60٪ من إجمالي سكان الكويت»، موضحا أن التزايد في عدد الداخلين لسوق العمل يعكس أيضا الطبيعة الشابة للمجتمع الكويتي، ومرور الكويت حاليا بمرحلة الهبة الديموغرافية والتي يجب استغلالها أفضل استغلال ممكن من خلال خلق فرص العمل الكافية، وتقوية دور القطاع الخاص، وأجهزة الدولة المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة كافة ما يتعلق بالقوى العاملة داخل الكويت. وذكر أن الكويت التزمت في 25 سبتمبر 2015 خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باعتماد أجندة 2030 للتنمية المستدامة والتي تحتوي على 17 هدفا لما بعد 2015 وهي تتناول الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الطابع العالمي، مضيفا أن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية 2014/2015، 2019/2020 ترتبط بشكل وثيق بترجمة أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقائع الوطنية المختلفة ومستوى التنمية، واحترام السياسات، والأولويات الوطنية.

د.خالد مهدي ود.عبدالله المطوطع في مقدمة الحضور (قاسم باشا)

مهدي: تزايد عدد الداخلين إلى سوق العمل يعكس الطبيعة الشابة للمجتمع

من جانبه، قال مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة عبدالله المطوطع إن الاستثمار في العنصر البشري والمحافظة عليه من أولويات الكويت، مشيرا إلى أنه ومن منطلق احترام الكويت للاتفاقيات الدولية فإنها توفر المناخ الصحي والحماية للعاملين من مخاطر الصناعات والأمراض المهنية التي تصاحب العمل. وأضاف أنه استجابة لذلك فقد جاء قانون العمل في القطاع الأهلي مواكبا مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جانب ومع الاتفاقيات الدولية والتوصيات الخاصة بمعايير الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل من جانب آخر، فضلا عن أنه وبصدور القانون رقم 3 لسنة 2013 الخاص بإنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة والذي استحدث قطاعا تحت مسمى الحماية للقوى العاملة يتولى الإشراف على منازعات العمل وتفتيش العمل بما يكفل الحماية الكاملة للعامل وصاحب العمل. وكشف المطوطع أن أكثر من 350 مفتشا موزعين على جميع محافظات الكويت يقومون بتنفيذ مواد القانون رقم 2010/6 المتعلقة بحماية العامل والتعويض عن الإصابات او مخاطر العمل.

ومن جانبها، قالت نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ديما الخطيب إننا ومن خلال هذه الشراكة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة نركز على هذا النشاط التوعوي لزيادة الوعي حول السلامة والصحة المهنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تنادي بتخصيص يوم كويتي للصحة والسلامة المهنية.

من الصور التي تم عرضها عن أوضاع العمالة

..وأخرى عن الرعاية التي تقدم للعمال